http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1504) السنة السادسة - الأثنين (11) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم التاسع

فلك الدين كاكايي

التضامن:

اخترت عنوان (العلاقات التضامنية) تعبيراً عن استعراض تطور الفكر السياسي في العراق والمنطقة ازاء وجود الشعب الكردي وقضيته.

فالتضامن مفهوم انساني جميل وعميق، ومايسود عالم العلاقات الدولية لأيقاف حرب الأبادة في بلدما أو نصرة الجياع وضحايا الاوبئة. وان مشكلات اساسية للبشرية حالياً مثل تلوث البيئة والأزمة المالية ووباء الانفلونزا والحروب والارهاب الدولي وغيرها يصعب على أي بلد أو شعب التصدي لها بمفردة، بل تتطلب معالجتها جهوداً تضامنية دولية إنسانية.

فمصطلح التضامن اصح من نواح أخرى. اذ ان ما حظى به الشعب الكرديً في مراحل مختلفة هو التضامن بأشكال معنوية ودبلوماسية أو قبول اللاجئين والزمالات الدراسية كما كانت دول المعسكر الأشتراكي تخصص سنوياً عشرات المقاعد للطلبة من كردستان بمثابة دعم وتضامن مع القضية، كذلك ارسال المعونات المادية والطبية من منظمات المجتمع المدني في اوروبا وكندا وامريكا وغيرها بعد عام ١٩٩١ لإعانة المحتاجين والمتضررين من الحروب والمآسي، كل ذلك أشكال حميدة من التضامن.

والتضامن المعنوي والسياسي والاعلامي لقضية كردستان في فترات معينة كان مهماً للغاية لأنه في الأقل كان يجدد معنويات الكرد ويحفزهم على المقاومة، مثلما حصل أعوام ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٧٠ ومابعده وسنوات الثمانينيات وخاصة ١٩٩١ وما بعده.

فالتضامن بهذا المعنى مطلوب جداً.

ومانعنيه بالعلاقات التضامنية الكردية هو ذلك القدر من التضامن العربي والدولي معنا سواء من دول المعسكر الأشتراكي وحركات التحرر العالمية والأحزاب والشخصيات والبرلمانيين في دول أوروبا وغيرها من الدول المتقدمة، وكان للأحزاب والشخصيات التقدمية العراقية دور مهم في تعبئة الرأي العام العربي الشعبي والمنظمات والاحزاب والشخصيات الثقافية العربية في مختلف الأقطار العربية، كذلك في دول العالم بالأستفادة من المنظمات والمجالس الأجتماعية والديمقراطية العالمية، حول تأييد القضية الكردية وفضح وادانة المظالم ضد الكرد في المراحل المختلفة.

هذا التضامن الأنساني كان ومازال ضرورياً لدعم عدالة قضية أي شعب مظلوم. فمن باب المعنى الآخر للتضامن هو ان أي شعب مغبون لاينتظر سوى مثل هذا الدعم المعنوي أولا. أما الأرتقاء نحو الدعم المادي والدبلوماسي المباشر فهو طموح أعلى طبعاً. ولا يمكن توقع ماهو أبعد من التضامن المعنوي الأنساني في البداية.

لم يحصل في التاريخ، وليس منطقياً، ان يتكفل شعب ما دعم واعالة شعب آخر من مختلف الجوانب. هذا مستحيل.

ولا يمكن لأية دولة ان تتكفل أعاشة أيّ شعب آخر حتى النهاية. فقد يحصل دعم معين في فترة معينة، ثم على الشعب المعني ان يساعد نفسه ذاتياً.

المنقذ لن يأتي من وراء الغيم:

مامعناه ان بعض الكرد وقعوا في اخطاء، وقع فيها ممثلو شعوب أخرى منكوبة مثلنا، حيث تصوروا ان التضامن الدولي أو الخارجي يعني تقديم كل شيء واعانة الكرد في كل شيء، حتى فقدوا روح المبادرة الذاتية ونسوا ما عليهم، قبل غيرهم، من واجبات أزاء قضاياهم.

وحتى وصلت معونات معينة شاهدنا تبذيراً فيها وتفريطاً بها، وكأن (المعونات الخارجية) يجب ان تستمر الى الأبد!

فمسؤوليتنا الذاتية ازاء أنفسنا عظيمة وكبيرة، ولن يغتفر التأريخ روح الاتكال الاعمى والمطلق على الخارج.

ينبغي أن لا ننسى لحظة دورنا كجزء من المجتمع البشري، الذي ينتظر منا التضامن مثلما كنا ننتظر منه.

وبهذا المعنى ينبغي ألاّ نترك قضايانا لدعم خارجي في حلها مهما كانت كبيرة او صغيرة. أعتقد ان بعض السياسيين الكرد واقعون في هذا الوهم والأتكالية.

نحن، والشعب العراقي معاً، مسؤولون عن البحث لحلول معقولة للمشكلات القائمة.

فالمنقذ لن يأتي من وراء الغيم:

نحن موجودون هاهنا، بما لنا من جغرافيا وثروات فوق الأرض وتحتها، وتاريخ وتراث، وعلاقات، اذا ما أحسن الشعب العراقي أستغلال بعض امكاناته الفريدة لأستطاع بناء بلد رائع.

قوة الكرد من قوة العراق:

وبالعكس أيضاً صحيح، فما دمنا قد أخترنا في حرية واستفتاءات ان نتعايش معاً في كيان اتحادي، فلنعلم ان قوة أي منا مستمدة من قوة الآخر. واذا ما كنا نشكو من اللاتكافؤ قبل الآن فقد حان الوقت لنعيد بناء حياتنا المشتركة على اساس العدل والتكافؤ في الفرص والأمكانات.

عام ١٩٧٣ مثلاً، أثناء المباحثات في بغداد بين الوفدين الكردي والحكومي بحضور صدام حسين نفسه طرح الوفد الكردي، حيث تكلم الشهيد سامي عبدالرحمن باسمه فاشتكى من اللاعدالة واللاتكافؤ في اقامة المشاريع الصناعية خلال ١٩٧٠-١٩٧٣، فقال انه من مجموع ١٥٠ مشروعاً صناعياً في انحاء العراق كانت حصة كردستان (٣) مشاريع صغيرة أحدها للنسيج وآخر للسكاير وهكذا! فالنسبة كانت ضئيلة للغاية، بينما أفتتحت الحكومة مثلاً معملاً ضخماً للحديد جنوب أو وسط العراق، مواده الأولية من كردستان، فأحسبوا أرتفاع الكلفة بسبب أجور وتكاليف نقل المواد من مسافة بعيدة!

كان جواب أحد أعضاء الوفد الحكومي (البعثي) هو انه اذا استمرت دعواتكم الى (الأنفصال) فستكون حصتكم أقل.... اذاً، لماذا نقيم لكم المشاريع وأنتم تنفصلون بها!

كان الجواب مجرد محاولة للتغطية على اللامساواة والتهرب من الحقيقة. فالوفد الكردي كان يتفاوض حول مشروع حكم ذاتي لكردستان يعزز وحدة العراق ويؤكد تمسك الكرد بالعراق.

المبالغة والادعاء الذي في غير محله

كان الوفد الحكومي موقناً من حرص الجانب الكردي على الوحدة داخل العراق وليس الأنفصال، لكن كانت لديه، كما تبين في سجالات صحفية معروفة بين جرائد الطرفين فيما بعد، وثائق أو تصريحات أستفزازية مثيرة من مسؤولين كُرد هنا وهناك، كانوا يبالغون في (قوة) الكُرد ويهددون بكذا وكذا، فهل كانت مجرد إثارات لممارسة الضغط على الجانب الآخر أم أدعاءات بهدف الأستهلاك الداخلي؟!

ففي الحالتين كانت النتائج سلبية، وأعطت للجانب المقابل حججاً ما لتبرير تنصلها عن التزاماتها بحجة ان الكرد يريدون (الأنفصال).

هذا الدرس يعلمنا درساً مهماً للحاضر والمستقبل، اذ على الكرد أولاً أن يلتزموا الواقعية، فلا يطرحوا ماهو أكبر مما هو متاح أو ما يعجز عنه الدستور ومقدرات الحكومة الفدرالية.

فالمبالغة في السياسة خطرة جداً، ولا حاجة الى ادعاء شيء غير واقعي، اما اذا كانت هناك أسباب مادية مضمونة لوضع أية خطوة سياسية مشروعة فيجب طرحها دون مبالغة أو أدعاء.

هذا الأمر يستلزم من الجانب العراقي أيضاً شيئاً مماثلاً اذ لم تعد الأمور خافية على الرأي العام، حتى اذا اراد أحدنا إخفاء الحقائق فإن هناك أطرافاً دولية وإقليمية تضع النقاط على الحروف.

فلا حاجة إلى مناورات صبيانية في العلاقة بين الشعوب والكيانات السياسية.

وصار معلوماً مدى اهتمام المجتمع الدولي بالتوازنات المحلية والإقليمية، الضمان الأساسي للحفاظ على السلام والاستقرار.

الأكاديميون المُبعدون، مازالوا مبعدين

يواجه اساتذة الجامعات ممن كانوا من المفصولين السياسيين عقبتين امام حقهم العام، عقبة تشريعية وسياسية والأخرى بيروقراطية وإدارية. فالعقبة الأولى تتمثل بتعطيل التعديلات المقترحة في مجلس النواب على قانون الخدمة الجامعية (رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٨ والمعمول بموجبه منذ ٢٠٠٨/١/١) والعقبة الثانية تأتي من التفسير الإعتباطي والتسيب الإداري لمديرية التقاعد في التعامل مع قانون إعادة المفصولين السياسيين (رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٥ والمعمول به منذ ٢٠٠٥/١٢/٢٦)، فأصبح حالهم كما هو حال الذي يقع بين كماشتين، فمن يريد العودة إلى الوظيفة يُعطّل ومن يريد التقاعد يُماطَل، فتمضي السنين، وتتلاشى الفرص، ويضيع الحق.

ستتحدد المعالم الحضارية والأخلاقية للعراق الجديد، هذا العراق الذي طال إنتظارنا له، في انصافه لمن ظلموا في الحقبات السود الماضية. وما اكثر المظلومين من الشهداء والمساجين والمعذبين والمؤنفلين، وما لحقهم من ثكالى وارامل ويتامى، وما ضاع من هؤلاء من العمر، لمجرد انهم قالوا كلمة "كلا" لمن تولى مقاليد الحكم من المستبدين. ولعل شريحة الجامعيين هم من اكثر الذين تدمى لهم القلوب، فمن سمات البلدان المتحضرة التباهي بعلمائهم واساتذتهم ومربيهم، ولطالما سمعنا العراق يتباهى بنفسه كونه بلد الـ"٢٠٠٠٠ شهادة دكتوراه" وهي من اعلى النسب في محيطنا الشرق اوسطي، ولكن الكثير منهم كانوا من ضمن اوائل من تصدى لقوى الظلام ومن اوائل من تم اعدامهم وسجنهم واقصاؤهم وتشريدهم.

لامعة جمال الطالباني

لا اخفي بأن الموضوع يتخذ طابعاً شخصيا بالنسبة لي، فكنت انا وزوجي المرحوم الدكتور حكمت رؤوف الكاظمي ضمن اول لائحة جماعية صدرت بعد انقلاب ١٩٦٣ لطرد اساتذة الجامعات والتي وقعها في حينها رئيس جامعة بغداد عبد العزيز الدوري. وشملت هذه اللائحة ١٢٠ من خيرة الباحثين والاساتذة والإداريين في سلك التعليم العالي، والمفارقة ان الحكومة السعودية سعت إلى استيعاب هؤلاء وتوقيع العقود التدريسية معهم، وفي حينها احتج الجانب العراقي وقال للسعوديين "الا تدركون بأن هؤلاء يساريون؟" فكان جواب الوزير السعودي "نعم، ندرك ذلك، فهل لكم من المزيد ممن تريدون التخلص منهم؟ نحن مستعدون لأخذهم."

وجاء بعدنا الكثير من الاساتذة والطلبة والذي اقل ما عانوه هو فقدانهم لفرص البحث والإستمرار في الدراسة ومتابعة مسيرتهم المهنية خدمة لجامعاتهم وبلدهم. فمرت السنين واعدم من اعدم وسجن من سجن، ومن استطاع الهروب من الجحيم وجد نفسه مشتتا وعليه البدء في اكثر الاحيان من نقطة الصفر، ولكن سرعان ما نجح في اثبات الجدارة في جامعات وكليات الخارج، لأن الكثيرين من ذلك الجيل الأول كان من خريجي الجامعات العالمية المرموقة الذين اتموا دراستهم على نفقة الدولة العراقية وكانوا مرغوبين عالميا كما يتضح من المثل المذكور حول الوزير السعودي، فلم يستفد منهم العراق وغابت عنه مواهبهم.

وبعد عقود من الزمن جاء قانون الخدمة الجامعية بعد ان زال الطغيان، ولكن ارثه بقي متشبثا بالحاضر، ولإعتبارات غير مدروسة تم تحديد عمر التقاعد الإجباري بدون الأخذ بالمواصفات العالمية، ففي الجامعات المرموقة لا يحدد عطاء الاستاذ الجامعي بعمر معين، فهو وإن تجاوز السبعين قد يتعب جسدياً ولكن العقل والذاكرة والخبرة تبقى متنورة، والعطاء يأخذ قالب الدراسات والأبحاث والنشر والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه. وكان القانون الآنف الذكر، والذي تندر الجامعيون به واطلقوا عليه مصطلح قانون "النقمة الجامعة"، قد حدد عمر السبعين للأستاذ والأستاذ المساعد، وعمر الثلاث وستين للمدرس والمدرس المساعد للمحالين إجباريا على التقاعد. فكيف الحال مع من تم اقصاؤه قبل اربعين سنة ويجد نفسه الآن في عمر لا يسمح له بالعودة إلى الحياة الجامعية، ويواجه قانون يحكمه بالإعدام الذهني لـ"جريمة" تجاوزه السن القانوني؟

تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشكورة الآن بمحاولة تعديل القانون لما تسبب به من ضياع للخبرات والمواهب، وأدى إلى ما ادى إليه إلى ممانعة الخبرات والكفاءات العراقية المهاجرة من العودة إلى الوطن لما يتضمنه هذا القانون من اجحاف بحاضرهم ومستقبلهم. وقامت الوزارة بالتنسيق مع لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب لطرح تعديل اولي على قانون الخدمة الجامعية لرفع السن القانوني إلى الخامسة والثمانين وإجراء بعض التعديلات على البنود المتعلقة بالتقاعد، وجاء ذلك في ٢٠٠٩/٣/١. ولكن سرعان ما واجه هذا التعديل عقبات تشريعية وسياسية. فعندما قام رئيس اللجنة البرلمانية الدكتور علاء مكي بطرح القراءة الأولية في جلسة البرلمان المنعقد في يوم ٢٠٠٩/٤/٢١، واجه اعتراض من السيد صفاء الدين الصافي (وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ووزير العدل وكالة) ومن النواب بهاء الأعرجي (رئيس اللجنة القانونية، من التيار الصدري) وجابر حبيب جابر (الإئتلاف الموحد) متذرعين بتنافي مشروع التعديل مع النظام الداخلي لمجلس النواب وخصوصا المادتين ١٢٢ الخاصة بعرضه على اللجنة القانونية، والمادة ١٣٠ المتعلقة بما يترتبه المشروع من التزامات كبيرة على الدولة والميزانية، في حين ان الأمر موجه من قبل الوزير عبد ذياب العجيلي (حزب تجمع المستقبل الوطني) بالتنسيق مع وزارة المالية، بما معناه ان الحكومة قد تدارست في الأمر واعطته الضوء الاخضر، على اقرب تقدير. فبأي حجة يقف البرلمان عائقا امام هذا المشروع ويبرر التعطيل من باب عدم تحميل الميزانية لمصاريف جديدة؟ فهل من المعقول ان يأتي الترشيد في الصرف الحكومي وشد الاحزمة على حساب الجامعيين، بعد ان باعوا كتبهم على ارصفة المتنبي في زمن الحصار؟

ولعل الأزمة السياسية المحيطة بـ المشروع لها جذور في التشنج الشخصي بين رئيس اللجنة السيد مكي وسيادة الوزيرلشؤون مجلس النواب، فكانت عملية سن القانون في شهر يناير ٢٠٠٨ قد شهدت تنابزا شديدا بينهما تسرب الكثير منه إلى الأثير الإعلامي، وهذا الأمر الشخصي قد يكون إحد الأسباب التي ادت إلى تعطيل قراءة القانون.

وعلى اية حال، فإن الوزارة تدعي ان المشكلة كامنة في البرلمان، ويبدو بأن اللجنة البرلمانية متماشية مع توجهات الوزارة، وأمام هذا الوضع على الأساتذة والجامعيين، وحتى صغار السن منهم، لأنهم هم ايضا معنيون بما يحتويه القرار لمستقبلهم، التكاتف وتشكيل اداة ضغط على البرلمان لتفعيل التعديل المنشود، ونحن مقبلون على انتخابات جديدة، ولعل السادة والسيدات النواب سيدركون بأن اصوات الجامعيين قد تعادل عشرات الآلاف، عدا اصوات طلبتهم وعوائلهم، ومن هذا الباب علينا ان نتعرف على الإنتماءات السياسية لأعضاء لجنة التربية والتعليم والشد على اياديهم كي يدفعوا الأمر إلى الأمام وتحريك كتلهم السياسية لدعم التشريع. والاعضاء هم: علاء مكي (الحزب الإسلامي)، مخلص الساعدي (حزب الفضيلة)، اسماء صالح (جبهة التوافق)، رجاء حمدون (الحزب الإسلامي)، زيان انور (الحزب الديموقراطي الكردستاني)، ليلى قهرمان (الإتحاد الوطني الكردستاني)، ليلى كرم (الحزب الديموقراطي الكردستاني)، مجيد راهي (المجلس الأعلى)، بلقيس كولي (الكتلة الصدرية)، د. عابدة الطائي (الإئتلاف الموحد)، شهيد مطر (حزب الدعوة)، منى فرمان (حزب الدعوة-تنظيم العراق)، خليل جدوع (مجلس الحوار الوطني)، هاشم الخطيب (الإئتلاف الموحد).

هذا فيما يخص الاساتذة الذين يريدون العودة إلى العمل، أما من يريد سلك درب التقاعد ممن هم مشمولون بقانون إعادة المفصولين السياسيين (والذي تم تعديله لاحقاً في ٢٠٠٨/٦/٤) فيواجه الجدار البيروقراطي الصلب لهيئة التقاعد الوطنية التابعة لوزارة المالية. البيروقراطية لدينا هي حال البيروقراطية في كل مكان لما يعرف عنها بالتلكؤ وكسب الوقت والتخاذل ودورها بحرق اعصاب من يطرق بابها.

القانون واضح في صون الحقوق التقاعدية للمفصولين السياسيين، ففي مادته الثانية، ينص البندان الأول والثاني بأن مدة الفصل أو مدة الإعتقال تحتسب كخدمة فعلية لأغراض الترفيع والعلاوة والترقية والتقاعد. كما ان قانون التعديل الأول لقانون التقاعد الموحد (رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٧ والمعمول به منذ ٢٠٠٦/١/١٧) في مادته الرابعة البند الأول فقرة ب ان الخدمة لغرض التقاعد ستحتسب بموجب احكام قانون المفصولين السياسيين. لا غبار على اي من هذا من الناحية القانونية، ولكن البيروقراطيين في هيئة التقاعد قد خرجوا بتفسيراتهم القانونية الخاصة بهم، فمثلا يقولون ان مدة الفصل السياسي المحتسبة كمدة فعلية لغرض التقاعد لا تسري على الجامعيين لأن نص "الخدمة الفعلية" لا يتطابق مع نص "الخدمة الجامعية" المذكور في المادة إثنا عشر البند الأول من قانون الخدمة الجامعية، ومن وجهة نظر الهيئة فإن عدم تطابق النص القانوني يعني عدم تناسبه ايضا، متذرعين بذلك لسلب الاستاذ الجامعي كرامته وحقوقه.

وعندما يقوم الأستاذ الجامعي بتوضيح روحية القانون والخيوط المترابطة بين قوانين التقاعد الموحدة والمفصولين السياسيين والخدمة الجامعية وما يمليه المنطق بأن الخدمة الفعلية تعني الخدمة الجامعية، يتذرع البيروقراطي بأقوى عبارة في ترسانته التعجيزية وهي "لدينا تعليمات من فوق".

فمن هو "الفوق" هنا؟ الحق العام؟ القانون؟ مجلس النواب؟ أم ان المعني بـ"الفوق" هو السيد علي عويد عباس، رئيس هيئة التقاعد بدرجة وكيل وزير؟ ام انه سيادة وزير المالية؟ من سيحاسب البيروقراطي على هذا التسيب الإداري والتفسير الإعتباطي للقوانين؟

لعل الجهة المعنية بـ"الفوق" هي الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والتي خولها قانون المفصولين السياسيين تشكيل لجنة للنظر في طعون من تم رفضه من قبل اللجان المشكلة في الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة لدراسة طلبات إعادة الخدمة. ولكن الأمانة العامة قفزت فوق التشريعات ايضا وقامت بتفسير بعض المواد لإعطائها الشرعية بالتحقق من إجراءات لجان الوزارات، وإلغاء قرارات الإعادة حسب ما تراه مناسبا من دون وضع آلية للتظلم وإعادة الكرّة لمن تم رفضه من قبلها، ما معناه انها هي ايضا قد إضطلعت بتسيب إداري وتفسير إعتباطي للقانون. من هو الرقيب إذن؟ هل نتجه إلى لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين في مجلس النواب، والتي يرأسها محمد احمد (الإتحاد الإسلامي الكردستاني) ونائبته ناجحة عبد الأمير (حزب الدعوة)؟ أم نوجه مظالمنا إلى المحكمة الإتحادية العليا؟ من هي الجهة المسؤولة عن تطبيق القانون في العراق كي لا يتسلط البيروقراطيون على مصير المواطن بدون رادع او محاسبة؟

قلناها "كلا" للطغيان سابقاً، ومن صمد امام التعسف والظلم فليس له مخافة من سلطة يفترض أنها موجودة لخدمته ولتيسير اموره، وعليه، نطالب مجلس النواب بالتحرك لإقرار التعديلات المنشودة على قانون الخدمة الجامعية كي نعود إلى لما نستحقه من تقدير وفرصة للإستمرار بالعطاء، كما نطالب الهيئة الوطنية العامة للتقاعد على الإلتزام بالقانون وتطبيقه بدون التعجيزات من الجهاز البيروقراطي، فهذا هو الزمن الديموقراطي الذي طالما إنتظرناه، وإذا لا نأخذ حقنا الآن، فمتى؟

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com